إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/288
للنشر الفوري
٣ أغسطس ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي مع الأردن

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement" – SBA") مع الأردن مدته ٣٦ شهرا بقيمة ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٠٦ مليار دولار أمريكي) لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للبلاد خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٥ بهدف معالجة التحديات أمام المالية العامة والحسابات الخارجية وتشجيع النمو المرتفع والشامل. وتتيح هذه الموافقة الاستفادة فورا بما يصل إلى ٢٥٥,٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يقرب من ٣٨٥,٣٥ مليون دولار أمريكي)، وسيُصرف المبلغ المتبقي على مراحل على امتداد فترة البرنامج، وتخضع للمراجعات ربع السنوية. ويكفل اتفاق الاستعداد الائتماني إتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق يصل إلى ٨٠٠% من حصة الأردن في الصندوق.

وتعرض الأردن لسلسلة من الصدمات الخارجية بدءا من ٢٠١١. فأدت الأضرار المتكررة التي لحقت بخط الغاز العربي إلى زيادة استيراد منتجات الوقود بتكلفة مرتفعة لتوليد الكهرباء. وفي نفس الوقت، تأثرت السياحة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر تأثرا سلبيا بالتوترات الإقليمية. ونتيجة لذلك، ازداد عجز الحساب الجاري وتباطأ معدل النمو. وتمكنت السلطات من استيعاب الأثر الاجتماعي لهذه الصدمات عن طريق زيادة الدعم ورفع الأجور، الممولة من المنح. وفي نفس الوقت، ازدادت الخسائر التي تكبدتها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة (NEPCO) نتيجة لارتفاع تكلفة استيراد الوقود. وازدادت الضغوط الخارجية حدة في ٢٠١٢، حينما تراجعت تدفقات الغاز الداخلة مجددا. ويؤدي استمرار الاحتياجات الضخمة من التمويل العام، بما في ذلك من شركة الكهرباء، إلى زيادة الدين الحكومي والدين المضمون من الحكومة، فضلا على البدء في مزاحمة القطاع الخاص.

ويهدف البرنامج الاقتصادي الوطني في الأردن إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنفيذ سياسة للمالية العامة وسياسات نقدية وهيكلية من شأنها التصدي للتحديات وتعزيز النمو المرتفع الذي يشمل الجميع. وفي سياق هذه الجهود، تخطط السلطات لوضع أسعار شفافة وقابلة للاستمرار للطاقة ووقف خسائر الإيرادات التي تكبدتها في الآونة

الأخيرة. وفي هذا السياق، تعتزم السلطات تخفيض العجز الأولي (باستثناء المنح) بنحو ٦% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة البرنامج بينما تشير التوقعات إلى انخفاض خسائر شركة الكهرباء بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي. وسوف يركز برنامج السلطات أيضا على جعل السياسات الاقتصادية أكثر إنصافا وشمولا للجميع، وتوفير الدعم الموجه للمستحقين وإتاحة فرص أفضل أمام شرائح السكان الضعيفة. ودعما للنمو والمركز الخارجي على المدى المتوسط، يهدف البرنامج كذلك إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال الإصلاحات الهيكلية الموجهة، إلى جانب تعزيز المهارات في سوق العمل.

وعقب المناقشة التي عقدها المجلس التنفيذي حول الأردن، صرحت **السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق ورئيس المجلس** بما يلي:

"تواجه الأردن تحديات تهدد الوضع الخارجي والمالية العامة وتنشأ عن عوامل أبرزها الصدمات الخارجية التي لحقت بقطاع الطاقة. وفرضت هذه الصدمات ضغوطا على الحسابات الخارجية، وزادت معدلات العجز لدى الحكومة المركزية وشركة الكهرباء العامة.

"ووضعت السلطات الأردنية برنامجا اقتصاديا يركز على تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي على نحو مقبول اجتماعيا، مع تعزيز احتمالات للنمو. ويتوخى البرنامج دعم الثقة وإحكام التقشف المالي على المدى المتوسط في قطاعي المالية العامة والطاقة.

"واتخذت السلطات بالفعل تدابير ملموسة لتحسين مركز المالية العامة. ومع هذا، فإن تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة يقتضى الالتزام المتواصل بتصحيح السياسات وتنفيذ السياسات الصعبة. وتهدف سياسات المالية العامة إلى وضع حد لخسائر إيرادات العام الماضي بإجراء إصلاحات ملائمة في سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، مع تحويل عناصر الإنفاق نحو زيادة الدقة في توجيه الدعم إلى المستحقين والاستثمار المعزز للنمو، بينما تدعمها أوجه التحسن في الإدارة المالية العامة. وتهدف سياسات قطاع الطاقة، التي وُضِعت بالتعاون مع البنك الدولي، إلى إعادة شركة الكهرباء إلى مستوى استرداد التكلفة من خلال إصلاح التعرفة الكهربائية وتنويع مصادر الطاقة في الأردن.

"وتكتسب إدارة البنك المركزي الرشيدة للسياسة النقدية أهمية كمطلب ضروري يُبنى عليه نظام ربط سعر الصرف كركيزة لتحقيق الاستقرار المالي. ونرحب ببذل مزيد من الجهود لتعزيز إطار الرقابة المصرفية.

"وتمثل الإصلاحات الهيكلية المستمرة لتعزيز القدرة التنافسية مطلبا ضروريا لدعم النمو المرتفع والشامل للجميع وتوفير فرص العمل. ولتحقيق هذه الغاية، سيكون من المهم في الأردن تحسين مناخ الأعمال، وزيادة النشاط التجاري، وإصلاح قطاع التعليم، وتطوير برامج التدريب."